النزاهة تطيح بضباط ومنتسبين "فاسدين" في شرطة صلاح الدين

تمكّنت هيئة النزاهة، اليوم الأربعاء، من ضبط عددٍ من الضُبّاط والمُنتسبين في شرطة صلاح الدين، بسبب التواطؤ مع أحد المقاولين، وعدم إلزامه بتنفيذ جميع فقرات أحد المشاريع المُشرفين عليها.

وافادت دائرة التحقيقات في الهيئة، وفي معرض حديثها عن تفاصيل العمليّة التي نُفِّذَت وفق مُذكّرةٍ قضائيّةٍ، "بتأليف مكتب تحقيق الهيئة في مُحافظة صلاح الدين فريقاً؛ للتحرّي عن معلوماتٍ تتضمّن إقدام ضُبّاطٍ ومُنتسبين من مُديريّة شرطة صلاح الدين مُكلّفين بالإشراف على مشروع بناء مقرّ فوج الطوارئ الثاني عشر في بيجي، على التواطؤ مع المقاول والسماح له بالبناء فوق الأسس القديمة بدون منعه، وعدم إلزامه بتنفيذ جميع الفقرات المُشار إليها في الكشف التخمينيِّ للمشروع.

وتابعت الدائرة بحسب بيان لها تلقته "المطلع"، أنّ "فريق المكتب، وبعد إجراء التحرّيات، ضبط رئيس وأعضاء لجنة الإشراف [في دائرة المهندس المقيم]، والمُدير المُفوّض لإحدى شركات المقاولات العامّة؛ لإحداثهم الضرر بالمال، فيما أسفرت العمليّة أيضاً عن ضبط أصلي معاملة الصرف

والصكّ الخاصَّين بالمشروع.

وأوضحت إنَّ "المُتَّهمين أقدموا على إحداث ضررٍ بالمال العام، وتحقيق منافع شخصيَّةٍ على حساب أموال الدولة بمبلغ قدره (٥٩٢،٢٥٠،٠٠٠) خمسمائةٍ واثنان وتسعون مليوناً، ومائتان وخمسون ألف دينارٍ عراقيٍّ، مُبيّنةً أنَّ المبلغ المذكور يمثل قيمة الفرق بين الأعمال المُنفَّذة من قبل المقاول على أرض الواقع وبين المبلغ المصروف، مُشيرةً إلى أنَّ المبلغ المصروف للمقاول كسلفةٍ أولى يُقدَّرُ بـ (١،٣٢٥،٣٥٠،٠٠٠) مليارٍ وثلاثمائةٍ وخمسةٍ وعشرين مليون وثلاثمائةٍ وخمسين ألف دينارٍ عراقيٍّ.

وسيق المُتَّهمون بصحبة محضر الضبط الأصوليِّ في العمليَّة، وجميع المُبرزات إلى قاضي التحقيق المُختصِّ؛ الذي قرَّر توقيف المُتَّهمين على ذمَّة التحقيق؛ استناداً إلى أحكام المادة (340) من قانون العقوبات.